

ندوة في الجامعة اليسوعية: النازحون قضية إنسانية أم سياسية؟



المحدثون في الندوة في اليسوعية والحضور

تقوم فقط بالمراقبة والإرشاد والمساعدات الدولية محدودة جدا، وقارنت شاتي الحالة في الأردن الذي يعتمد كليا على المساعدات الإنسانية الدولية ويرفض نظام مرونة اللاجئين الذين استقروا من تلقاء أنفسهم، بعد مرحلة من الشلل أصر على إنشاء مخيمات للنازحين في المناطق القاحلة قرب الحدود السورية، وهكذا يستطيع الأردن المطالبة بمساعدات دولية إضافية رغم ان هذه المساعدات لا تصل دائما الى من يحتاجها.

شارك جونثان ماك ايفر من مجموعة سيرن خبرته من خلال عمله في مخيم الزعتري في الأردن حيث تم انشاء مركز شرطة وسط المخيم، وتحدث عن مفهوم واسع للشرطة بحيث يشمل ليس فقط الأمن الشخصي بل أيضا التخفيف من حدة النزاعات، فقد تبين له ان وضع السوريين في المخيمات أفضل حالا من المدن، وقد عرض لبحث قامت به مجموعة سيرن لخص لتنتج مهمة: فقد تبين ان زيادة عدد النازحين السوريين لم يؤد إلى ارتفاع في معدلات الجريمة في لبنان علما ان اعتقال السوريين هو أكثر احتمالا من اعتقال اللبنانيين، وقد توصل البحث أيضا الى نتيجة تفيد بوجود رأي مشترك يعتبر ان مناطق من لبنان يغيب عنها المجتمع الدولي والدولة اللبنانية ولا يعلمان حقيقة وضع النازحين فيها، لذلك كان من الضروري وضع استراتيجية لأن عدم وجود أطر مؤسسية يدفع بالدولة المضيفة الى التمييز ضد اللاجئين.

جبارة

وفي النهاية قال مستشار وزير الداخلية خليل جبارة أن الكثافة السكانية ارتفعت في لبنان بنسبة ١٠% وأن النظام اللبناني اتبع سياسة النأي بالنفس رغم انه يحاول اليوم تنظيم الأمور من جديد وذلك عبر وضع خطة لمعالجة قضية اللاجئين، فهناك أفكار حول انشاء مخيمات صغيرة علما ان معظم النازحين يتواجدون في المناطق الفقيرة، وأضاف أن الحكومة اللبنانية تعلم فقط بوجود مليون ونصف لاجئ سوري عبروا الحدود بشكل قانوني لكنها لا تملك معطيات حول النزوح غير الشرعي الذي اذا ما أخذ بالحسبان سيرفع العدد إلى مليون وثمان مئة الف لاجئ، وقدم جبارة شرحا للاجراءات الجديدة المتبعة على الحدود والتي اتخذتها الحكومة من أجل الحد من النزوح السوري.

أشار مدير الندوة الدكتور جورج قرقم إلى مشكلة تتعلق بحجم الاقتصاد اللبناني وعدم توفر مساعدات خارجية، وقد ختم الندوة مشيدا بجهود السكان المحليين لمعالجة هذه المسألة والذين غالبا ما يكونون من الشريحة الفقيرة للمجتمع اللبناني.

نظم معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ندوة بعنوان «هل قضية اللاجئين السوريين مسألة إنسانية أم سياسية؟»، وقد شارك في الندوة كل من داود شاتي الباحث في مركز أوكسفورد لشؤون اللاجئين، وسوزان أكرم الباحثة في جامعة بوستون، الدكتور جورج قرقم من معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، جونثان ماك ايفر من مجموعة «سيرن»، إضافة إلى مستشار وزير الداخلية خليل جبارة.

وقد استهلته الدكتورة كارول شرياتي مديرة معهد العلوم السياسية الندوة بكلمة أشارت فيها أن قضية اللاجئين هي أخطر مسألة يواجهها لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية، وقد ركزت على ضرورة قيام جهد مشترك بين الباحثين وأصحاب القرار حول هذه المسألة، أملة «أن تتمكن جامعة القديس يوسف من لعب دور الوسيط بين هذه الجهات».

افتتحت البروفيسورة أكرم الندوة من خلال عرضها لبحث من إعداد مركز أبحاث حقوق الإنسان الدولي التابع لجامعة بوستون، وقد قارنت القوانين والسياسات العامة المتعلقة باللاجئين المتبعة على الصعيدين المحلي والإقليمي في أربع دول مضيفة هي مصر، تركيا، لبنان والأردن، مشيرة إلى الثغرات في أنظمة هذه الدول مع تقييم للآليات الأساسية التي تحتاج إلى دول من خارج المنطقة كي تمنح صفة اللجوء الإنساني للاجئين المتواجدين على أراضيها، ففي مصر يواجه النزوح السوري مصاعب مهمة لا سيما وأنه يأتي في أعقاب موجات نزوح أخرى، وأوضاع النازحين في المخيمات الأردنية تطرح مشكلة شائكة كون هؤلاء يترددون في تسجيل أسمائهم إضافة إلى عدم قدرتهم على العمل...وما زاد من تفاقم الأمور هو السياسة المتبعة من قبل الحكومة الأردنية القائمة على شعار «لا فلسطينيين واحد جديد في الأردن»، ما أدى إلى إعادة الفلسطينيين إلى سوريا.

وتطرقت أكرم إلى الحالة اللبنانية ملاحظة أن وضع هذا الأخير شبيه بوضع الأردن لجهة غياب الأطر القانونية التي ترضى شؤون اللجوء علاوة على عدم التفرقة بين وضعية اللاجئين وأشكال أخرى من المهاجرين والنازحين، وأشارت أيضا مسألة المخيمات غير الرسمية التي ظهرت ضمن أراضي خاصة في المناطق الريفية، ويشكل في لبنان عدم تسجيل اللاجئين المتواجدين في المدن سببا في عدم القدرة على توفير الخدمات الضرورية.

ويطرح واقع عدم منح صفة لاجئ مسألة عدم إمكانية الحصول على إذن عمل علاوة على الحجز التعسفي الذي يعاني منه بعض اللاجئين أو حتى بعض المعلومات التي تشير إلى ترحيلهم القسري، أما تركيا فقد عاجلت أكرم سياسة

الحكومة التركية القائمة على منح القادمين من سوريا «حماية مؤقتة»، تشمل الضروريات بما في ذلك فرض العمل، لكنها أشارت إلى مشكلة في طريقة معالجة قضية اللاجئين في الغرب، فقد تقدم فقط الغرب ٥١١١١ سوريا بطلب اللجوء إلى أوروبا حتى تاريخ اليوم، وقلة تم الموافقة على طلبها، أما في كندا والولايات المتحدة معا لم تتجاوز طلبات اللجوء المئات وليس من المحتمل أن يتغير الوضع في ظل السياسات المتبعة.

شاتي

قالت الأستاذة شاتي من أوكسفورد أن مسألة اللاجئين هي قضية سياسة وإنسانية في آن، وقد عقبته من خلال شرحها بأن العمل الإنساني لا يحصل في الفراغ بل في ظل وضع سياسي على الصعيدين الوطني والدولي، وتطرقت إلى نظام جديد يعترف بمرونة اللاجئين وقدرتهم على التأقلم، فتركيا مثلا أقرت بالنظام الجديد حول مرونة اللاجئين الذين استقروا من تلقاء أنفسهم، فالموضوعة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين